### تزايد القلق أدى إلى ارتفاع تكلفة التأمين على ديون دول الخليج

# اقتصادات الخليج يمكنها التغلب على آثار التوترات الإيرانية

دبي ـ رويترز: قد تدفع التوترات الناجمة عن البرنامج النووي الإيراني دول الخليج العربية لتعزيز الانفاق على الدفاع ومشروعات البنية التحتية هذا العام لكن من المحتمل أن تخفف أسعار النفط المرتفعة تأثير أي تفاقم للأزمة على اقتصادات تلك الدول.

واحتمال نشوب صراع بسبب الطموحات النووية الإيرانية قائم منذ عدة سنوات دون أن يكون له تأثير كبير على دول الخليج الغنية المصدرة للنفط والتي ليس لدى معظمها أي علاقات تجارية أو استثمارية ذات شأن مع منافستهم على الجانب الآخر للخليج.

إلا أن بعض المحللين يعتقدون أن التلويح على مدى الشهور القليلة الماضية بتدخل عسكري دولي في إيران وتهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز أدت لتفاقم التوترات إلى حد يمكن معه أن يكون لها تأثير كبير على الاستثمار في الدول الخليجية وسياساتها المالية.

وقد يرجع ارتفاع تكلفة التأمين على ديون دول الخليج في الآونة الأخيرة الى تزايد القلق بشأن إيران.

فقد ارتفعت تكلفة التأمين على ديون السعودية لخمس سنوات 22 نقطة أساس منذ بداية العام إلى 149 نقطة مسجلة أعلى مستوى لها منذ يوليو 2009 إلا أنها تظل أقل كثيرا من تكلفة التأمين على ديون الدول الأوروبية المثقلة بالديون التي يتجاوز بعضها 1000 نقطة أساس.

وقال سعيد الهرش خبير اقتصادات الشرق الأوسط في كابيتال ايكونوميكس في تقرير «من المحتمل أن يتعين على دول الخليج تعزيز الانفاق الحكومي الذي ارتفع 20٪ في المتوسط العام الماضي مقارنة مع أقل من 15٪ سنويا على مدى السنوات العشر السابقة».

وأضاف «أولا من المنتظر زيادة الانفاق العسكري في شتى دول الخليج.

وثانيا ستحتاج الحكومات الخليجية لتعزيز الانفاق الرأسمالي إذا أدت التوترات السياسية لتراجع الاستثمارات الخاصة».

وبلغ اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج نحو 40 مليار دولار في عام 2010 وفقا لأحدث بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وبالرغم من أن ذلك ليس مبلغا كبيرا قياسا إلى حجم الاقتصادات الخليجية ـ إذ بلغ ناتجها الاجمالي نحو 1,4 تريليون دولار العام الماضي ـ فإن كثيرا من الاستثمارات الأجنبية توجه إلى قطاعات استراتيجية مثل النفط والغاز.

لذا فإن أي تراجع في هذه الاستثمارات نتيجة التوترات السياسية قد يضطر دول الخليج لتعزيز الانفاق لتعويض ذلك.

وقال الهرش «ندخل عاما يعزف فيه المستثمرون بدرجة كبيرة عن المخاطرة.

تأثير التوترات الإيرانية على تدفق رأس المال على الخليج قد يكون أكبر من تأثير الثورة في مصر وتونس على سبيل المثال».

وشهد الانفاق الحكومي في الخليج ارتفاعا شديدا منذ اجتاحت موجة من الاحتجاجات المطالبة بالديموقراطية العالم العربي مطلع العام الماضي.

وبلغ الانفاق السعودي مستوى قياسيا عند 804 مليارات ريال (214 مليار دولار) في عام 2011 وهو ما يزيد 39٪ على المستوى المستهدف و24٪ على انفاق عام 2010.

وكان أحد أهداف المملكة من ذلك نزع فتيل التوترات الاجتماعية بإعانات واستثمارات اجتماعية.

وقد يواصل الانفاق الدفاعي الارتفاع بفعل التوترات مع إيران إذ ان أي قلاقل شيعية في المنطقة الشرقية تسبب قلقا للسعودية خشية أن تؤججها إيران.

وقال العاهل السعودي الملك عبدالله الشهر الماضي إن أمن السعودية وجيرانها العرب مستهدف وذلك في إشارة واضحة إلى إيران.

وارتفعت ميزانية الدفاع السعودية في عام 2011 لمستوى قياسي قدره 182 مليار ريال بزيادة 31٪ عن اجمالي الانفاق المزمع وليمثل هذا الانفاق وفق حسابات رويترز 8,4٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

ووفقا للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية فإن نسبة الانفاق الدفاعي إلى الناتج المحلي الاجمالي في السعودية بلغت نحو مثلي مستواها في الولايات المتحدة في 2010.

وأعلنت الرياض ميزانية حجمها 690 مليار ريال لعام 2012. وقالت جدوى للاستثمار في تقرير إنه من المتوقع أن يمثل الانفاق الدفاعي والأمني أكبر بنود الميزانية إلا أنه لم يتم الكشف عنه بعد.

ولن تجد السعودية صعوبة في تعزيز الانفاق فأسعار خام برنت حاليا فوق 110 دولارات للبرميل مدعومة جزئيا بالتوترات بشأن إيران.

ويتوقع محللون أن تحقق الرياض توازنا بين الايرادات والمصروفات في ميزانية 2012 عند مستوى 85 دولارا للبرميل.

أما بالأسعار الحالية فستحقق الميزانية فائضا كبيرا. وبلغ الفائض نحو 14,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي.

ومن شأن تفاقم الأزمة الإيرانية ـ مادامت لم تتحول إلى حرب شاملة بالمنطقة ـ أن يؤدي لفائض أكبر في السعودية وسائر دول الخليج.

وقالت باركليز كابيتال الأسبوع الماضي إن فرض المزيد من العقوبات الدولية على إيران والحد من قدرتها على تصدير النفط وتلقي المدفوعات قد يدفع أسعار الخام العالمية إلى بين 130 و140 دولارا للبرميل.

وهددت طهران بإغلاق مضيق هرمز الذي يمر منه نحو خمس تجارة النفط العالمية إذا عرقلت العقوبات الأميركية والأوروبية الجديدة صادراتها النفطية.

ويقول محللون إن من شأن ذلك أن يدفع أسعار النفط بصفة مؤقتة إلى بين 150 دولارا و300 دولار للبرميل وهو ما يكفي لتحقيق فائض في السعودية حتى إذا توقفت صادرات المملكة لبعض الوقت خلال فترة الاغلاق.

وقال جيمس ريف خبير الاقتصاد الكبير في مجموعة سامبا المالية في لندن «نتحدث ربما عن توقف 25٪ من صادرات النفط السعودية. مازلت اعتقد أنهم سيسجلون فائضا بالميزانية حتى لو حدث ذلك».

وعلى أي حال يرى معظم المحللين أن أي اغلاق لمضيق هرمز لن يستمر طويلا ولن يتجاوز ساعات أو بضعة أيام في ضوء الحضور العسكري الأميركي في الخليج.

وقال فاروق سوسة كبير خبراء اقتصادات الشرق الأوسط في سيتي «نعتقد أنه سيكون ارتفاعا وجيزا جدا في أسعار النفط لأنه سيتضح سريعا أن إيران ليست لديها القدرة العسكرية على اغلاق مضيق هرمز فعليا».

وأضاف «سيكون رد المجتمع الدولي على أي محاولة من هذا النوع سريعا وحاسما وسيظل المضيق مفتوحا».

ولربما كان لإغلاق المضيق تأثير أكبر على البحرين والكويت وقطر من تأثيره على السعودية لأن هذه الدول ليست لديها موانئ خارج الخليج.

ومن المتوقع أن تتضاءل تداعيات أي اغلاق للمضيق على الإمارات العربية المتحدة في وقت لاحق هذا العام حينما تفتتح خط أنابيب يتفادى مضيق هرمز وينقل معظم نفطها إلى البحر العربي. ومن المقرر تدشين خط الأنابيب بحلول منتصف 2012.

وحتى لو لم تتطور الأزمة إلى صراع عسكري فقد تواجه تجارة السلع الخارجية الإيرانية مزيدا من العقوبات المالية. لكن العلاقات التجارية بين دول الخليج العربية ماعدا دبي وإيران محدودة.

وقال روبرت بورجس كبير خبراء الاقتصادات الناشئة في دويتشه بنك في تقرير هذا الشهر «ازدادت التوترات مع إيران لكننا نعتقد أنها ما لم تتفاقم فستكون تداعياتها الاقتصادية الأوسع على المنطقة متواضعة على الأرجح».

وأضاف «الاستثناء الوحيد هي الإمارات العربية المتحدة وبالتحديد دبي حيث ارتفعت الصادرات إلى إيران بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية لتبلغ 20,4 مليار دولار في عام 2010 أو نحو 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه بالأساس عبارة عن اعادة تصدير وتعكس تحويل التجارة من مناطق اخرى ردا على العقوبات على إيران وهو أمر تسعى الولايات المتحدة بدرجة متزايدة إلى تقييده».

ووفقا لدويتشه بنك فإن باقي دول مجلس التعاون الخليجي صدرت سلعا إلى إيران بقيمة 700 مليون دولار فحسب في عام 2010.

وقال صندوق النقد الدولي في مايو الماضي إن العقوبات الدولية المفروضة على إيران في ذلك الوقت قد تضر بالإمارات لأنها أدت لارتفاع تكلفة تأمين التمويل التجاري وأقساط التأمين.

وشكلت إيران اكثر قليلا من 6٪ من اجمالي صادرات الإمارات و12٪ من التجارة غير النفطية.

إلا أن تقدير الصندوق للضرر الواقع على الإمارات ليس معوقا لاقتصاد ينمو بين 3 و4٪ سنويا.

وقال الصندوق عقب مشاورات دورية مع الامارات «الخسائر الناجمة عن انقطاع العلاقات التجارية القوية بين الإمارات وإيران قد تصل إلى بين 0,2 و0,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويا».

وأضاف «قد تؤدي العقوبات من خلال تعقيد تنفيذ المدفوعات والتسويات إلى خنق الطلب على العقارات من إيران وهو ما يقوض آفاق تعافي سوق اسكان ضعيفة بالفعل في دبي».

### وزير المالية نفى خفض قيمة عملة بلاده

## الكشف عن 8576 قضية فساد مالي في الجزائر

الجزائر ـ يو.بي.آي: كشف وزير المالية الجزائري كريم جودي اول من امس عن وجود 8576 قضية فساد مالي تندرج ضمن سياسة محاربة تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب. وقال جودي أمام نواب البرلمان الجزائري إن 8576 عملية إختراق مالية كشفتها وكالة معالجة الاستعمال المالي على مستوى وزارة المالية المختصة في كشف الخروقات وفقا للمعايير الدولية واتفاقياتها الموقعة العام 2000 والمتعلقة بمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال ضمن محاربة الفساد المالي. واتخذت الجزائر منذ العام 2009 إجراءات جديدة بخصوص محاربة الفساد المالي بكل أشكاله.

وكان الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة وقع في ديسمبر الماضي على مرسوم يقضي بإنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد والذي يندرج ضمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمحاربة الفساد في دوائر الدولة. وحصلت الجزائر على تصنيف منخفض جدا بحصولها على 2,9 من أصل 10 في مؤشر الفساد أي أقل من 3 نقاط وهو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في الدولة. وقد كشفت نتائج استطلاع أجرته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان الشهر الماضي أن 88٪ من الجزائريين يخشون التبليغ عن قضايا الفساد بسبب افتقادهم للحماية وخوفهم من الانتقام. وذكر الاستطلاع الذي صدر تحت عنوان «المواطن في مواجهة الفساد» أن 88٪ من أصل 1600 جزائري شارك في الاستطلاع يعتقدون أنهم «غير محميين ولا يشعرون بالأمان عند التبليغ».

وأشار الاستطلاع إلى أن أكثر من 51٪ من المشاركين يعتقدون بأن أهم العراقيل التي تحول دون الكشف عن قضايا الفساد هو الخوف من أن يصبح المبلغ طرفا في مجرى المحاكمات. وأضاف أن 78٪ من المشاركين ليسوا على اطلاع على قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. واعتبر 82٪ من المشاركين أن الفساد يعد جريمة أو جناية بينما اعتبر 85٪ منهم أن الأحكام التي ينطق بها القضاء بخصوص قضايا الفساد أحكام خفيفة فيما رأى 31٪ أن المحاكمات الخاصة بقضايا الفساد تتم بناء على ما تورده الصحف من قضايا أما القضايا الأخرى فتتم إما بناء على تقديم شكوى بنسبة 30٪ أو تبليغ أو رسائل مجهولة بنسبة 39٪.

من جهة اخرى نفى كريم جودى وزير المالية الجزائرى أن تكون الحكومة أقدمت على خفض قيمة عملتها الوطنية «الدينار»، مؤكدا أن الذي حدث هو تراجع طفيف في قيمتها مقارنة ببعض العملات.

وقال جودي في تصريح امس إن بنك الجزائر لا يمكنه إجراء تخفيض للدينار، مضيفا أن قرار خفض قيمة العملة الوطنية هو من صلاحيات الحكومة مع موافقة البرلمان

## ساركوزي يحذّر اليونان من تأجيل اتخاذ القرارات

باريس ـ رويترز: حذر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي امس من ان منطقة اليورو مازالت مهددة وحث القادة السياسيين في اليونان على عدم تأجيل اتخاذ القرارات المهمة لتحقيق استقرار بلادهم المثقلة بالديون. وقال في اجتماع مع سفراء أجانب «منطقة اليورو مازالت في خطر». الزمرة السياسية في اليونان يجب أن تدرك انها لا يمكنها تأجيل اتخاذ القرارات المطلوبة لحل مشكلة البلاد.

## الاتحاد الأوروبي يسعى جاهداً لحل الخلاف مع بريطانيا

بروكسل ـ لندن ـ رويترز: يجتمع ميشيل بارنييه مفوض الاتحاد الأوروبي المسؤول عن تنظيم التمويل مع وزير المالية البريطاني جورج أوزبورن الاثنين القادم لإجراء محادثات من المرجح أن تكون صعبة بشأن قواعد يرى أوزبورن أنها ستضر بوضع مدينة لندن. وتوترت العلاقات بين المفوضية الأوروبية في بروكسل التي تحدد اتجاه تنظيم قطاع البنوك والتمويل وبين لندن التي تخشى أن تفقد استقلالها في الإشراف على مركزها المالي القوي. وخلال اجتماع زعماء الاتحاد الأوروبي في ديسمبر أعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون مجموعة من المطالب لاستثناء وضع لندن العاصمة المالية لأوروبا من بعض قواعد الاتحاد الأوروبي مقابل دعمه لمعاهدة تؤسس لضوابط أكثر صرامة على ميزانيات الدول الأوروبية.

## اليابان تحث صندوق النقد على مساعدة أميركا

طوكيو ـ رويترز: حث وزير المالية الياباني جون أزومي صندوق النقد الدولي على طلب تعاون الولايات المتحدة الأميركية في خطته لجمع المال لاحتواء تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية قائلا إن مثل هذا التعاون ضروري.

وقالت الولايات المتحدة التي تعاني من ضغوط في ميزانيتها وتنتظر انتخابات وشيكة إنها لن تساهم بالمزيد من الموارد في الصندوق.

وقال أزومي إن اليابان ستدرس كيف تستجيب لخطط الصندوق لجمع المال بعد أن تستمع للتفاصيل من الصندوق ومقره واشنطن وأضاف ان بلاده مستعدة للمساهمة في المشاورات مع دول أخرى.

وقال أزومي للصحافيين بعد اجتماع وزاري «أتوقع منهم أن يشرحوا حجم التمويل المطلوب جمعه لنقرر استجابتنا بعد ذلك».

وأضاف «لكن أولا اريد من صندوق النقد الدولي الاتصال بالولايات المتحدة. إذا أراد الصندوق تعزيز وظائفه فسيكون التعاون الأميركي ضروريا لذلك أريد منهم بذل هذا الجهد».

### المساهمات في صندوق النقد الدولي

نسبة المساهمات — البيانات اعتبارا من ١٨ يناير

المصدر: صندوق النقد الدولي AFP

## الإيطاليون تهربوا من ضرائب تقدّر بنحو 120 مليار يورو

ميلانو ـ رويترز: أظهرت حسابات جديدة أوردتها صحيفة لا ريبوبليكا الايطالية اول من امس أن الايطاليين تهربوا من ضرائب تقدر بنحو 119,6 مليار يورو عام 2009 أي نحو 4 أضعاف قيمة ميزانية التقشف الجديدة. وهذا التقدير أعلى من حسابات سابقة لسلطات الضرائب الايطالية قدرت المبلغ بنحو 100 مليار يورو وقد تم التوصل إليه عن طريق جمع أرقام 2011 من محكمة المحاسبات الايطالية ـ وهي لجنة خاصة شكلتها الحكومة السابقة لدراسة الاقتصاد غير الرسمي ـ والاطلاع على بيانات الأقاليم من نقابة العمال الايطالية. وذكرت الصحيفة أن مبلغ 119,6 مليار يورو يشكل 28٪ من إجمالي إيرادات الضرائب في ايطاليا.

## العاهل الأردني يقدم بلاده على أنها ملاذ «استقرار» للمستثمرين

واشنطن ـ ا.ف.پ: قدم العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني في واشنطن الخميس بلاده امام مجموعة من المستثمرين الاميركيين على انها ملاذ استقرار في قلب شرق اوسط مضطرب.

وقال الملك عبدالله في غرفة التجارة الاميركية ان الاردن «باب دخول مستقر وآمن» الى المنطقة.

واضاف «انا هنا لاقول لكم ان الاردن منفتح على الاعمال، ليس على حساب الربيع العربي، وانما بفعل الربيع»، في اشارة الى حركة الاحتجاج الشعبية في 2011 والتي لم تترك بلاده.

## تشديد بنود مسودة اتفاق ضبط الموازنة بمنطقة اليورو بعد انتقاد «المركزي» الأوروبي

بروكسل ـ د.ب.أ: أظهرت وثائق امس أن أحدث مسودة لاتفاق ضبط الموازنة التي تهدف إلى حل أزمة ديون منطقة اليورو تم تشديد بنودها بعد شكوى البنك المركزي الأوروبي من أن نسخة سابقة كانت فضفاضة للغاية. والتغييرات الأكثر أهمية التي سيتم تطبيقها بما يطلق عليه الاتفاق المالي هي تعهد بالالتزام بقواعد تحقيق موازنة منضبطة وتعهد بعدم اعتراض محاولات المفوضية الأوروبية لاتخاذ إجراء ضد المخالفين للاتفاق في منطقة اليورو.

وتقول أحدث مسودة للاتفاق إن الدول التي تفشل في أن تطبق بشكل ملائم قاعدة الموازنة المنضبطة في دستورها أو في تشريع عادي يمكن أن تواجه في نهاية المطاف غرامة تصل إلى 0,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي من محكمة العدل الأوروبية.

كما وضعت قيودا على الاستثناءات عن القاعدة بالإبقاء على العجز الهيكلي في حدود 0,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول التي بها مستويات متدنية من الدين وتلك التي تواجه «ظروفا استثنائية» مثل حدوث ركود كبير.

وفي تحفيز للدول على التوقيع على الاتفاق، تنص المسودة على أن تلك التي صادقت عليها هي الوحيدة التي ستكون قادرة على السحب من صندوق إنقاذ منطقة اليورو الجديد (آلية الاستقرار المالي الأوروبي). وقيل إن ألمانيا شددت على الفقرة الجديدة تلك.

وفي محاولة لنيل رضا البرلمان الأوروبي الذي هاجم المعاهدة الأسبوع الماضي، تشير الوثيقة إلى أن رئيس برلمان الاتحاد الأوروبي «قد تتم دعوته» للمشاركة في قمم منطقة اليورو في المستقبل حيث تقول المعاهدة إنها ستعقد على الأقل مرتين في العام. جرى تقديم النسخة الرابعة للمعاهدة هذا الأسبوع، وتم توزيعها قبيل اجتماعات وزراء مالية دول منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي يومي الاثنين والثلاثاء القادمين حيث من المتوقع أن تكون على جدول أعمالهم.

وتأخذ بريطانيا حاليا صفة مراقب في المفاوضات بينما تشارك كل الدول الأخرى الستة والعشرين فيها.

## ميركل تلتقي لاغارد ومسؤولين أوروبيين لمناقشة تطورات أزمة اليورو

برلين ـ د.ب.أ: أعلن شتيفن زايبرت المتحدث باسم الحكومة الألمانية امس أن المستشارة أنجيلا ميركل ستعزز خلال الأيام المقبلة مشاوراتها الدولية قبل القمة الأوروبية المرتقبة وقبل القرارات المتعلقة بتقديم مساعدات إضافية لليونان. ووفقا لما ذكره زايبرت، من المنتظر أن تلتقي ميركل مدير عام صندوق النقد الدولي الفرنسية كريستين لاغارد في العاصمة الالمانية برلين مساء غد. ولا يتضمن برنامج المقابلة مؤتمرا صحافيا عقب المحادثات، لكن لاغارد ستلقي في اليوم التالي كلمة في لقاء آخر في برلين.

ووجهت ميركل الدعوة إلى جوزيه مانويل باروسو رئيس المفوضية الأوروبية وهيرمان فان رومبي رئيس الاتحاد الأوروبي لزيارة برلين الاثنين المقبل للتحضير للقمة الأوروبية المقررة في بروكسل في الثلاثين من الشهر الجاري.

وتستقبل المستشارة الألمانية رئيس الوزراء الأسباني الجديد ماريو راخوي بدار المستشارية ببرلين الخميس المقبل.